

الاتجاهات الحديثة للمحاسبة - مقاربات علمية وعملية

Modern trends of accounting - scientific and practical approaches

محمد عبادي

جامعة برج بوعريريج

Abadi_mohamed3@yahoo.fr

ملخص:

مقدمة الدراسة إلى التعريف بحكومة الشركات وأهميتها وأهدافها، كما تسعى الدراسة إلى استعراض أهم الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية ودافع الإدارة في استخدام هذه الأساليب وأثرها على موثوقية البيانات المحاسبية، والتعرف على دور الحكومة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية والتي تؤثر على أرقام القوائم المالية للشركة وتظهرها بصورة خلاف الواقع الفعلي مما يضلل مستخدمي هذه القوائم.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المحاسبة الإبداعية، كفاءة الشركات، الموثوقية

Abstract:

The study aims to identify the important methods used in creative accounting and management motivation in using these methods and their impact on the reliability of accounting data, and to identify the role of governance in reducing the practice of creative accounting, which affect the figures of the company's financial statements and show them Contrary to the actual reality, which misleads the users of these lists.

Keywords: Corporate Governance, Creative Accounting, Corporate Efficiency, Reliability.

تمهيد:

أصبحت الحكومة من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات ، إذ ظهر مصطلح حوكمة الشركات منذ الثمانينيات كنتيجة للمنافسة الحادة التي تعرضت لها العديد من الشركات الأمريكية من مثيلتها اليابانية، ونتيجة لإفلاس الشركات العالمية الكبرى في العقد الأول من القرن الحادى والعشرون الميلادى بسبب الأزمة العالمية التي واجهها الاقتصاد العالمي الأمر الذي أدى إلى البحث عن مفهوم ينظم علاقة قانونية وشرعية بين إدارة الشركة والأطراف المعاملة معها لتجنب الصراعات بين هذه الأطراف ، كما أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمحاسين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة، نظرا للظروف السائدة في عالم الأعمال ولجوء الكثير من الإدارات إلى تجميل البيانات المالية سعيا منها لتحسين الوضع المالي، وعليه تلجأ تلك الإدارات إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية مستغلة بذلك تنوع البديل المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد المالية المشورة مما يؤثر سلبا على مصداقية البيانات.

وببناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي:

كيف تساهم حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي سوف نتطرق للمحاور التالية:

أولاً : مفاهيم ذات الصلة بحوكمة الشركات .

- نشأة حوكمة الشركات.
- تعريف حوكمة الشركات.
- أهمية حوكمة الشركات.
- أهداف حوكمة الشركات.

ثانيا: مفاهيم ذات صلة بالمحاسبة الإبداعية.

- مفهوم المحاسبة الإبداعية.
- مجالات المحاسبة الإبداعية.
- دوافع الإدارة لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.
- الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية.

ثالثاً: أثر حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

أولاً: مفاهيم ذات الصلة بحوكمة الشركات

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات خلال السنوات الماضية، وذلك لما له من تأثير على العديد من التوالي الاقتصادية والاجتماعية، حيث تهدف إلى تحقيق مصالح الأفراد والشركات والمجتمعات ككل، بما يعمل على ضماف سلامة الاقتصاديات وتحقيق التنمية الشاملة في كلّ من الدول المتقدمة والناشئة.

1. نشأة حوكمة الشركات:

لقد تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية الحكومة بشكل كبير لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للدول، و لعل أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الحكومة ما يلي:¹

✓ انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 م ، مما جعل العالم ينظر نظرة جديدة إلى موضوع الحكومة ، والأزمة هذه يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات و التشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي تميز بعدم معرفة المساهمين بهذه الأمور واحفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة ؛

✓ تصاعد قضايا الفساد الشهيرة في كبرى الشركات الأمريكية مثل شركة أنرون و ورلد كوم عام 2001 م وما شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من أفيارات مالية خلال عام 2002 م وغيرها، مما أدى للحديث عن حوكمة الشركات، حيث أن القوائم المالية لهذه الشركات كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالمراجعة المحاسبية، وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تصدر مجموعة من الإرشادات و القواعد في شأن حوكمة منشآت الأعمال بشكل عام؛

✓ ممارسات الشركات متعددة الجنسيات في اقتصاديات العولمة، حيث تقوم بالاستحواذ والاندماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية، فرغم وجود الآلاف من الشركات متعددة الجنسيات فإن هناك 100 شركة فقط هي التي تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية على مستوى العالم من خلال ممارستها الاحتكارية، وهذا زاد من حدة الدعوة إلى حوكمة الشركات؛

✓ ضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة، وهذا طبعاً بالنسبة للديمقراطيات الناشئة. وبناءً على ما تقدم نلاحظ أن مفهوم الحوكمة هو مفهوم حديث التطبيق قدم الجنور والمنطلقات، ساهمت عدة عوامل في نشوء فكرته وتطورها مما جعله ولد الحاجة وضرورياً التطبيق من طرف منشآت الأعمال سعياً منها للوصول لأداء فعال وكفاء.

2.1. مفهوم حوكمة الشركات:

تعددت تعريفات حوكمة الشركات بتنوع كتابها واختلاف وجهات نظرهم، وكذا لتدخل هذا المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية للشركات،

يعتبر مصطلح الحوكمة من المصطلحات التي انتشرت على المستوى الدولي والإقليمي، حيث يشير إلى الترجمة العربية للأصل الانجليزي governance، أما مصطلح حوكمة الشركات فهو ترجمة للأصل الانجليزي corporate governance ، حيث تم التوصل إلى هذه الترجمة بعد العديد من المحاولات والمشاورات بين خبراء اللغة العربية بمجمع اللغة العربية من جهة، والخبراء الاقتصاديين والقانونيين من جهة أخرى، وقد برزت ترجمات أخرى لنفس المصطلح، مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسسي، التحكم المؤسسسي، الحاكمية المؤسسية وغيرها من المصطلحات، إلا أن أكثرها شيوعاً وتدولاً من طرف الباحثين والكتاب هو مصطلح الحوكمة المؤسسية أو حوكمة الشركات. ويتضمن مصطلح الحوكمة العديد من الجوانب منها:

✓ الحكمـة: مـا يـقتضـيه مـن التـوجـيه وـالإـرشـاد.

✓ الحـكمـ: مـا يـقتضـيه مـن السـيـطـرة عـلـى الأمـور بـوضـع الضـوابـط وـالقيـود الـتي تـتحـكـمـ فـي السـلـوكـ.

✓ الـاحتـكـامـ: مـا يـقتضـيه مـن الرـجـوع إـلـى مـرـجـعـيات أـخـلاـقـية وـثـقـافـية إـلـى خـبـرـاتـ تـمـ الحصولـ عـلـيـهاـ مـن خـالـلـ تـجـارـبـ سـابـقـةـ.

✓ التـحـكـمـ: طـلـباـ لـلـعـدـالـةـ خـاصـةـ عـنـ انـحرـافـ السـلـطـةـ وـتـلاـعـبـهاـ بـمـصـالـحـ الـمسـاهـمـينـ.²

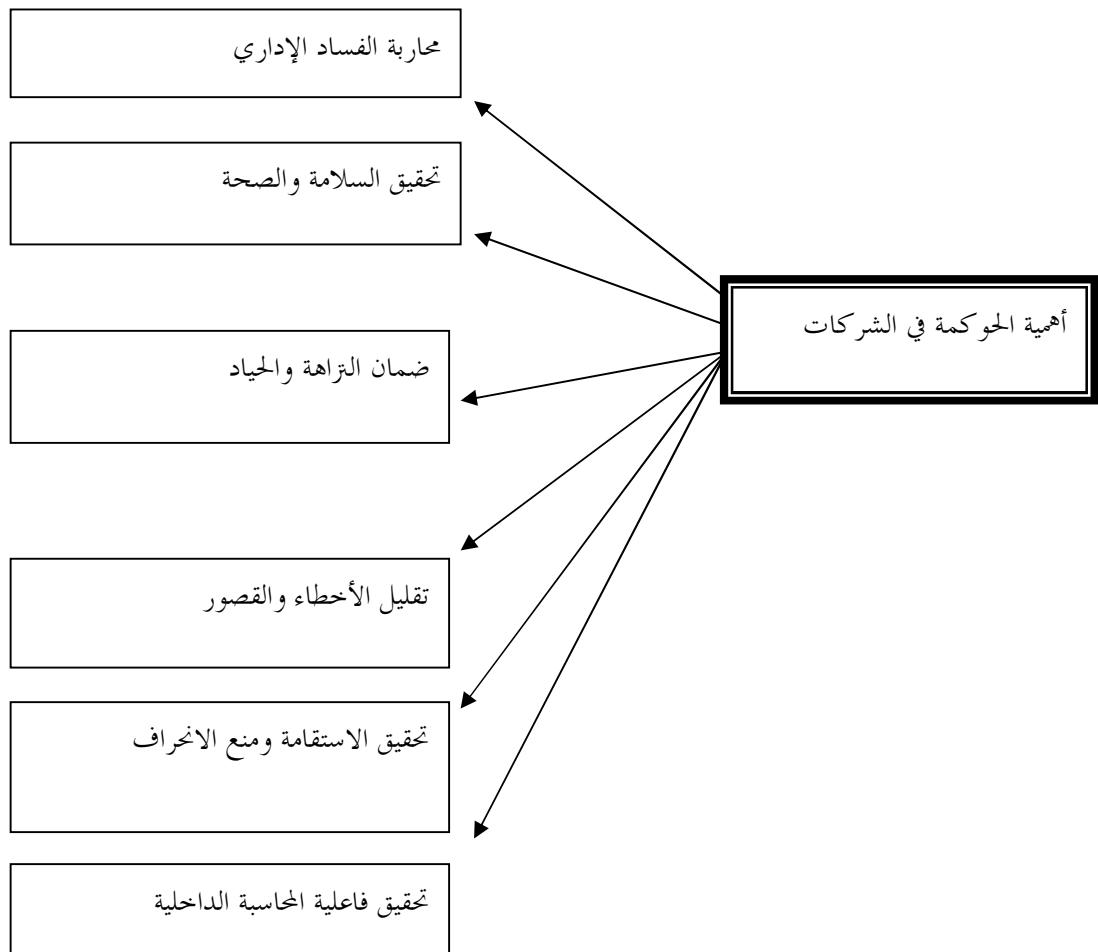
هـنـاكـ مـنـ يـعـتـبـرـ حـوكـمـةـ الشـرـكـاتـ عـلـىـ آـنـهـاـ"ـنـظـامـ مـتـكـامـلـ لـلـرـقـابـةـ الـمـالـيـةـ وـغـيرـ الـمـالـيـةـ الـذـيـ يـتـمـ عـنـ طـرـيقـ إـدـارـةـ الشـرـكـةـ وـرـقـابـةـ عـلـيـهـاـ مـنـ أـجـلـ تـحـقـيقـ أـهـدـافـهـاـ وـالـلتـزـامـ بـعـاـيـرـ التـرـاهـةـ وـالـشـفـافـيـةـ".

أـوـ هيـ "ـجـمـوعـةـ مـنـ الـطـرـقـ الـيـمـكـنـ مـنـ خـالـلـهـاـ أـنـ يـتـأـكـدـ الـمـسـتـشـمـرـونـ مـنـ تـحـقـيقـ رـجـحـةـ مـعـقـولـةـ لـاستـشـمارـاـهـمـ".³

3.1. أهمية حوكمة الشركات

تلعب الحوكمة دوراً هاماً في المؤسسات فهي تعمل على تطوير الإنتاج ومنع الفساد، وتؤدي إلى ازدهار الأعمال وتنمية المكتسبات، وبالتالي هي لها أثر كبير في تعزيز القدرات التنافسية داخل مختلف الكيانات والمنظمات. وللخوض أهمية تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات فيما يلي:⁴

1. أهمية تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات



المصدر: محسن أحمد الخضرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 58.

4.1. أهداف حوكمة الشركات:

سعت معظم الوحدات الاقتصادية لمختلف الدول إلى تطبيق حوكمة الشركات ووضع التشريعات المختلفة الالزمة لها لأنها تشمل مجموعة من الأهداف أو المزايا أو الدوافع، والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

- ✓ تحسين الأداء المالي للشركة وتعظيم القيمة الاسمية لأسهمها، وتدعم تنافسية الشركة في الأسواق العالمية خاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، والسعى لزيادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية،
 - ✓ تدعيم دور بجان التدقيق في ممارسة وظيفة الرقابة على الأداء الإداري والمالي لمختلف أنشطة الشركة.⁵

- ✓ الحد من مخالفات الإدارة المختللة وضمان التناقض الفعال بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين،
- ✓ تقليل المخاطر المالية والاستثمارية،
- ✓ تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز العدالة والشفافية وإعطاء الحق لأصحاب المصالح في محاسبة ومساءلة الإدارة ورفع درجة ثقتهم ⁶ بما،
- ✓ توفير إطار يساعد على اختيار الطرق التي تسعى لريادة وعي المسؤولين وأصحاب المصلحة بأساليب ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية، وتحقيق التكامل بين أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف وكذا تشجيع الشركات على الاستخدام الأمثل لمواردها باستخدام مختلف الطرق الكفؤة والفعالة.⁷

ثانياً: مفاهيم ذات صلة بالمحاسبة الإبداعية:

المحاسبة الإبداعية هي أسلوب حديث متكرر من قبل الإدارة للتلاعب في نتيجة النشاط وقائمة المركز المالي وبنود التدفق النقدي من أجل إظهار الشركة بالشكل الذي يتلاءم ورغبات الإدارة حتى وإن كان ذلك ضمن ما تسمح به المبادئ ومعايير المحاسبة أم خلاف ذلك.

1.2. مفهوم المحاسبة الإبداعية:

تسمى إجراءات التلاعب بالأرباح بالمحاسبة الإبداعية Creative Accounting وأيضاً إدارة الأرباح Earnings ، الهندسة المالية Management ، تلطيف الدخل Earnings Smoothing ، المحاسبة التجميلية Cosmetic Accounting وكل هذه المصطلحات تشير إلى التلاعب في الحسابات، والتلاعب بالتقديرات والقواعد المالية وإظهارها بصورة غير حقيقة باستغلال تعدد وبدائل السياسات المحاسبية لتحقيق منافع شخصية للإدارة تستفيد منها وليس لخدمة المستفيدين الآخرين من القواعد المالية⁸.

وهناك عدة تعاريف للمحاسبة الإبداعية ذكر منها مايلي:

- تعرف المحاسبة الإبداعية بأنها "عملية التلاعب في البيانات المالية باستخدام الخيار الانتقائي في تطبيق المبادئ المحاسبية والتضليل في الإبلاغ المالي وأية خطوات متخذة اتجاه إدارة الأرباح أو تلطيف صورة الدخل".
- وعرفت المحاسبة الإبداعية من منظور لا أخلاقي في العمل المحاسبي وهو أنها "الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة التلاعب والغش مما ينبع عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة".⁹
- وعليه من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن المحاسبة الإبداعية هي إجراءات أو خطوات يتم استخدامها للتلاعب بالأرقام المالية.

2. مجالات المحاسبة الإبداعية :

تعطي المعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية مجالاً للاختيار بين بدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر في القوائم المالية وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة حيث تختار طريقة محاسبية من شأنها أن توفر المعلومات المفيدة لمستخدميها على اعتبار أنها أكثر فائدة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. إلا أن اختيار الإدارة للطائق والسياسات المحاسبية وأسلوب الإفصاح عنها يكون، في كثير من الأحيان، متأثراً بالأهداف الخاصة بالإدارة مما ينبع عنه آثار سلبية على نوعية وشفافية المعلومات.

ويمكن تعريف مجالات المحسنة الإبداعية من خلال التصنيفات الثلاثة الآتية:¹⁰

- قائمة الدخل : يمكن للإدارة أن تمارس سياسات المحاسبة الإبداعية في مجال التلاعب بأرقام قائمة الدخل والتي تخص على سبيل المثال:
 - أ- مصاريف الاهتلاك عند التملك.
 - ب- الاعتراف المبكر بالإيراد.
 - ج- تقليل المصارييف مستحقة الدفع.
 - د- تضخيم المبيعات والربح الإجمالي.
 - ه- تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية.
 - قائمة المركز المالي : وهي القائمة التي تطالما ممارسات المحاسبة الإبداعية من قبل الإدارة وذلك من خلال قيامها ببعض الممارسات، منها على سبيل المثال:
 - أ- تضخيم مصاريف إعادة الهيكلة.
 - ب- التضخيم في حسابات الأصول المدنية.
 - ج- تقليل الالتزامات.
 - د- تضخيم الممتلكات والمعدات.
 - ه- تضخيم المستحقات الاحتيارية.
 - و- زيادة الاحتياطيات.
 - ز- التلاعب في مخصصات الديون.
 - ح- التلاعب في طرائق تقييم الأدوات المالية.

• مجالات أخرى:

أ- سوء استخدام مفهوم الأهمية النسبية.

بـ-العمليات المتبادلة ما بين شركات المجموعة) القابضة والتابعة.

ج . طائق المحاسبة الإبداعية :بناءاً على ما سبق عرضه يمكن للباحث أن يميز بين ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبع عنها نوعان من التلاعب، الأول :تلاعب محاسبي، والثاني :تلاعب غير محاسبي.

2.3. دوافع الادارة لاستخدام أساليب المحاسبة الابداعية :

¹¹ تعدد دوافع الادارة لاستخدام أساليب المحسنة الابداعية لكن أهم هذه الدوافع ما يلي:

- ✓ التأثير الإيجابي على سمعة الشركة في السوق: يهدف تحسين القيم المالية المتعلقة بأداء منشآت الأعمال.
 - ✓ التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية: يهدف تعظيم القيم المالية ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية.
 - ✓ زيادة الاقتراض من البنوك: الأمر الذي سيؤثر إيجاباً في عملية اتخاذ القرار الائتماني منح القروض.
 - ✓ لغايات التلاعب الضريبي: من خلال تحفيض الأرباح والإيرادات وزيادة النفقات بتحفيض هامش الاقتطاع الضريبي المترتب عليها.
 - ✓ تحسين الأداء المالي للمنشأة بهدف تحقيق مصالح شخصية وذلك بتحسين قيم الشركات الكاتالتي تقوم بإدارتها لعكس صورة إيجابية عن أدائها لغايات شخصية تمثل في تحسين هذه الإدارة أمام مجالس الإدارة.
 - ✓ لغايات التصنيف المهني: للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني التي تجريها مؤسسات دولية متخصصة استناداً إلى مؤشرات ومعايير مالية تستخلص من البيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية التي تعدتها منشآت الأعمال، لذلك تلجأ هذه الشركات إلى تحسين بعض قيمها المالية للحصول على تصنيف متقدم.

4.2. الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية:

للمحاسبة الإيداعية عدة تعريفات ومن ضمن تلك التعريفات هو تعريف المحاسبة الإيداعية بأنها عبارة عن الأساليب أو الوسائل التي تستخدم من أجل تحويل أرقام البيانات المالية مما هي عليه فعلياً إلى ما يرغب فيه المدونون عن طريق استغلال القواعد الحالية وأو إهمال بعض منها أو جميعها. هناك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة الإيداعية إلا أننا أثمننا استعراض أهم تلك الأساليب

وهي كالتالي:

- ✓ أحياناً تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من الوسائل المحاسبية، فعلى سبيل المثال، يسمح للشركة في عدد من الدول أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور كما تحدث واستهلاكها على سبيل عمر المشروع المتعلقة به، ولذلك يمكن للشركة أن تختر السياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.
 - ✓ استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقسيم أو التقيؤ. ففي بعض الحالات عند تقسيم عمر أحد الأصول من أجل حساب الإهلاك فإنه عادة ما يتم هذه التقييمات داخل العمل وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لأن يخطئ من ناحية الخدر أو التفاؤل في هذا التقسيم، وفي بعض الحالات الأخرى عادة يمكن توظيف خبير خارجي لعمل التقييمات، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم خبير إحصائي بتقييم الالتزام المالي المستقبلي للمعاشات، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها وضع مجمل للتقسيم أو عن طريق اختيار مثمن أو مقيم معروف باتخاذه اتجاهها تفاؤلية أو تشاؤمية حسب رغبة المحاسب.
 - ✓ يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية. ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث ميال للمساعدة، فعلى سبيل المثال لنفترض، أنه تم عمل ترتيبات لبيع أحد الأصول لبنك ما بدلاً من تأجير هذا الأصل لبقية عمره الافتراضي، بحيث يمكن أن يطرح سعر بيع هذا الأصل بموجب (البيع والتأجير المرتد) أعلى أو أقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو الزائد.
 - ✓ التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصاً في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقة وبذلك نرى بأ الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبتكارية لها أشكال متعددة ومعقدة إلى حد ما، ولا يمكن اكتشافها إلا من خلال ذوي الاختصاص.

ثالثاً: حوكمة الشركات في الخد من ممارسات المخasseة الابداعية.

أصبحت هنالك حاجة ضرورية إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة، وقد أطلق عليها بمفهوم حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE التي تدفع إلى الحد من ظواهر المحاسبة الإبداعية وما تنشأ عنها من أضرار نتيجة لعدم وجود الشفافية التي تفعّل مستوي الاقتضادات العالمية والمحلي.

١.٣ حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحسنة الابداعية

تسعى الشركات إلى تحقيق أهدافها ورفع مستوى الأداء وتحقيق طموح مجالس إدارتها وإرضاء المساهمين مع الاحتفاظ بعلاقات جيدة في إطار آليات الحكومة لتجنب الأزمات المالية ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية، وقد أيد ذلك دراسة مخلوف حيث توصل إلى نتيجة إن تطبيق مبادئ الحكومة والإفصاح والشفافية يجنب منظمات الأعمال الأزمات المالية وإصدار قوائم مالية تعبر عن الواقع

الفعلي، وتعتبر هذه القوائم الفعلية دليل على عدم إدارة الأرباح مما يجعلها محل ثقة للمستخدمين حيث أكد ذلك كل من بافقير و Hutchinson and et. al في النتائج التي توصلوا إلى إن تطبيق متطلبات حوكمة الشركات يحد من ممارسة إدارة الأرباح. كما أظهرت نتائج إحدى الدراسات إن من أهم أسباب التعثر المالي والفساد وانهيار الشركات هو ضعف الحكومية فيها، كما ثبتت دراسة سليمان إن إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات يرفع من مستويات الأداء للشركات وما يلي ذلك من دفع عملية التنمية والتقدم الاقتصادي.

توصلت إحدى الدراسات إلى أن الممارسة الجيدة لحكومة الشركات تضمن سلامة وكفاءة العمل، كما وان فعالية الحكومة لها اثر عميق على الأداء الجيد للعمل وأكددت ذلك دراسة حداد، والتي أظهرت نتائجها إلى إن الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحكومة الشركات يعكس بصورة جيدة على أداء الوحدات الاقتصادية والمالية وال النقدية، وبينت نتائج دراسة الأسطل إن الإدارة العليا ومتخذى القرارات لديهم وعي وإدراك بتطبيق آليات الحكومة نتيجة للرغبة في تحسين إدارة وقياس أداء الشركات لتحقيق ما خطط له من أهداف كما إن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على تطوير الفكر والتطبيق الحاسبي نحو الممارسات الأفضل كما إنها تقوي الشركات وتحسن أدائها وتزيد من قيمتها التنافسية، مما يجعل هذه الشركات تساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية.

تحتاج الشركة إلى حوكمة فعالة لتقليل احتمالات المحاسبة الإبداعية خاصة الاحتيال (Jones, 2011) إن خصائص حوكمة الشركات تلعب دوراً حيوياً في الحد من ممارسة إدارة الأرباح وعلى الرغم من نقص معايير المحاسبة ومحدودية الاستقلال في المراجعة والتي تؤدي إلى عدم انتهاء المحاسبة الإبداعية إلا أن نظام المحاسبة الحالي وحوكمة الشركات تحد من نطاقها في العديد من الجوانب. بعد حدوث الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصادات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية التي حدثت في العديد من أسواق العالم، بالإضافة إلى افتتاح وعملة أسواق المال العالمية والاعتماد على شركات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم والتوجه الهائل في حجم هذه الشركات أصبحت هنالك حاجة ضرورية إلى وضع أساس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة، وقد أطلق عليها عفهوم حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE التي تدفع إلى الحد من ظواهر المحاسبة الإبداعية وما تنشأ عنها من أضرار نتيجة لعدم وجود الشفافية التي ترفع مستوى الاقتصاديات العالمية والخليوية .¹³

٣. دور رئائـز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإلـاداعية

إن جلوء الشركة إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية سعياً منها نحو تعظيم منافعها الذاتية على حساب مصلحة المساهمين يعدّ نوعاً من السلوك المهني غير الأخلاقي من جانب الإدارة بصفتها وكيلة على المساهمين، وهذا ما يتطلب تدخل نظام حوكمة الشركات لمحاولة الحد من هذه الممارسات، فمن خلال ركائز الحكومة، والمتمثلة في إدارة المخاطر ، الإفصاح والرقابة، يمكننا أن تشكل خطأ داعياً أمام ممارسات المحاسبة الإبداعية، إذ يمكن لإدارة المخاطر أن تجنب الشركة الوقع في الأزمات التي يمكن أن تسببها ممارسات المحاسبة الإبداعية، كما أن تحقيق متطلبات الإفصاح الحاسبي يعمل على إرساء الثقة في البيانات المالية للشركة ويعزز مناخ الشفافية، ويمكن

للرقابة المحاسبية الفعالة باليائما الداخلية والخارجية أن تضمن لنا مسألة مستمرة للشركة، إن ركائز الحوكمة الثلاث والمتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة، لا يمكنها تحقيق ذلك الدور ما لم تتفاعل بينها تفاعلاً إيجابياً، إذ يمكن اعتبار ركيزة الرقابة والتي تتدخل فيها الآليات الرقابية الداخلية والخارجية لتفعيل المسألة ضرورية لإنعام عملية إدارة خطر المحاسبة الإبداعية وبالتالي تجنب الأزمات، وضمان حقوق أصحاب المصلح، كما تعد ضرورية أيضاً لإحكام وضبط عملية الإفصاح لإرساء مناخ الشفافية، وتجنب حالات عدم التأكيد، وبالتالي يمكن القول أن التفاعل الإيجابي بين الركائز الثلاث يمكنه تشكيل جدار وقائي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.¹⁴

خلاصة:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى أن تطبيق حوكمة الشركات يساهم رفع كفاءة العمل وتحسين أداء الشركات الأمر الذي يمكن هذه الشركات من الاستمرارية والمنافسة في السوق ومواجهة الأزمات المالية والصمد أمامها، كما تعتبر آليات الحوكمة والأسس الأخلاقية وميثاق العمل والشفافية التي تتضمنها مبادئ حوكمة الشركات لها دور مهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وبالتالي الحد من تأثيراتها السلبية على أرقام القوائم المالية حتى يتمكن المستخدمون لها من اتخاذ قراراتهم بصورة صحيحة.

النتائج:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ تعتبر ممارسات المحاسبة الإبداعية لها تأثير كبير على القوائم المالية حيث تظهرها بصورة غير حقيقة بهدف تحقيق رغبات الإدارة وليس مصلحة المستفيدين منها .
- ✓ هناك عدة أساليب للمحاسبة الإبداعية تستطيع الإدارة من خلالها التأثير على القوائم المالية الصادرة عنها مما يضعف من مصداقيتها ومنها أساليب التلاعب في الإيرادات، المصروفات، الموجودات، المطلوبات وقائمة التدفقات النقدية.
- ✓ توجد وسائل عديدة لكشف أساليب التلاعب أو الحد منها ومن أبرزها تفعيل دور أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية وحوكمة الشركات لما لهذه الأجهزة من خبرة في مواجهة ممارسات الإدارة في التلاعب في القوائم المالية.
- ✓ وجود دور مهم ومؤثر لحوكمة الشركات في رفع كفاءة أدائها المالي والإداري؛
- ✓ إن حوكمة الشركات لها دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الوصيات

بناء على النتائج السابقة، نقترح بعض النقاط:

- ✓ تدعيم آليات حوكمة الشركات من خلال إنشاء لجان رقابة فعالة تتولى الإشراف على عمليات الرقابة الداخلية والخارجية، والفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- ✓ العمل على تفعيل لجان المراجعة لما لها من دور في الحد من التلاعب ووممارسات المحاسبة الإبداعية.
- ✓ العمل على تفعيل دور حوكمة الشركات وتحث الشركات والمؤسسات المالية على تطبيقه لما له من دور في زيادة الشفافية والإفصاح الأمر الذي يساعد على التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- ✓ تنقيف وتعريف المدققين العاملين بديوان المحاسبة بأحدث المستجدات والوسائل التي تساعده على كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها.

قائمة المراجع:

- 1 بوخاري سعدية، دور الحكومة المصرفية في تفعيل أداء المصارف التجارية-دراسة تحليلية تقييمية حالة البنك الجزائري- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، 2015/2016، ص 06.
- 2 علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهدان، الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 24.
- 3 أحمد ماهر، تطوير المنظمات (الدليل العلمي لإعادة الهيكلة والتميز الإداري وإدارة التغيير)، الحال للطباعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 543.
- 4 محسن أحمد الخضرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 58.
- 5 إيمان فتحى أحمد مصطفى، دور المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات لتحقيق شفافية المعلومات، منشور في: مروة أحمد وآخرون، الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،الأردن، 2011، ص ص 364-365.
- 6 بن علي بلعزوز، عبد الرزاق حبار، الحكومة في المؤسسات المالية والمصرفية : مدخل للرواية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة حالة الجزائر، بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرات عباس، 20-21 أكتوبر 2009، ص 05.
- 7 عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص 15.
- 8 سيد عبد الرحمن عباس به، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 60.
- 9 نعيم تومان، مرهون الريادي، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية- دراسة تطبيقية-، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 17 العدد 2، 2015، ص 196.
- 10 رشا حمادة دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص ص 97-98.
- 11 محمد مطر ، ليثا حسن الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009، ص ص 10-09.
- 12 حسن فليح مفلح القطيش، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 27، 2011، ص ص 365-364.
- 13 سيد عبد الرحمن عباس به، مرجع سبق ذكره، ص 63-64.
- 14 أمينة فداوي فريد، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة الجامعة، العدد 16، المجلد الأول، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص ص 254-253.